بنك الاستثمار الفلسطيني
Palestine Investment Bank

التقرير السنوي الخامس عشر

لنتائج أعمال البنك و إنجازاته

خلال العام 2009

المحتويات

(1) أعضاء مجلس إدارة البنك.	3
(2) رسالة البنك (الرؤى و المهام و القيم الاساسية و الخيارات المستقبلية).	4
(3) الخدمات و المنتجات التي يقدمها البنك.	5
(4) كلمة رئيس مجلس الادارة.	6
(5) اهم الانجازات التي حققها البنك في العام 2009.	8
(6) أهم المؤشرات و النسب المالية.	12
(7) الخطة المستقبلية للعام 2010.	13
(8) أضواء على البيانات المالية الختامية.	14
(9) البيانات المالية.	21
(10) تقرير مدقق الحسابات.	23
(11) إيضاحات حول البيانات المالية.	30
(12) فروع و مكاتب البنك و الشركات التابعة.	97

أعضاء مجلس إدارة البنك

السيد/ عبد القادر القاضي
رئيس مجلس الادارة

السيد/ عبد العزيز ابو دية
نائب الرئيس

السيد/ هاني القاضي
العضو المفوض

السيد/ محمود ابو الرب
(عضواً)

الدكتور/ عدنان ستيتية
ممثل شركة السلام العالمية/ قطر

الدكتور/ فاروق زعيتر
(عضواً)

السيد/ إبراهيم أبو دية
(عضواً)

السيد/وائل القاضي
(عضواً)

السيد/ سامر القاضي
(عضواً)

السيد/ جميل المعطي
(عضواً)

السيد/ عمر الحاج عبد
ممثل شركة الشروق للاستثمارات المالية و العقارية

رسالة البنك :
الرؤى و المهام و القيم الأساسية و الخيارات المستقبلية

السعي بكل جدّ و مسؤولية و بشكل حثيث لان نكون مصرفاً رائداً و متقدماً في فلسطين، من خلال تقديم ارقى الخدمات المالية و المصرفية المتميزة و المتفوقة للمتعاملين معنا، يقدمها جهاز من العاملين المؤهلين تأهيلاً متفوقاً و عالياً، يمارس عمله في بيئة محفزة، مدعوماً بالتكنولوجيا الحديثة، و المنتجات من الخدمات المصرفية المختارة بعناية، مطبقين اعلى المعايير المهنية و الاخلاقية، ساعين لتحقيق نتائج مالية تتناسب و موقعنا في الجهاز المصرفي.

المساهمة الفاعلة في نمو و بناء و تطور الاقتصاد الفلسطيني بكل مسؤولية و التزام.

قيمنا الاساسية عمادها الصدق و الامانة مع النفس و الآخرين، و السعي الدائم للتميز و الوفاء بوعودنا، و الالتزام بأسس الحاكمية المؤسسية في جميع اعمالنا، و استمرار التحدي لاكتشاف افضل الطرق لإرضاء المتعاملين معنا، ملتزمين دائما و اينما وجدنا بالمسؤوليات الاجتماعية.

خياراتنا المستقبلية تتمثل في المحافظة على المنجزات وإستمرارية النمو و التطور محافظين على الاستجابة بكل كفاءة و فاعلية لاحتياجات و رغبات المتعاملين معنا، و تنمية أموالهم بمنتهى الحرص و المسؤولية متابعين لاستحداث و تطوير منتجات جديدة في السوق المصرفي الفلسطيني، و معززين لمركزنا المالي بضبط عناصر المخاطرة، و تنمية القوى البشرية و الاستخدام الفعّال للتقنية الحديثة لاستمرارية التميز في الأداء و زيادة الكفاءة في التعامل مع المتعاملين معنا بمنتهى الشفافية.

الخدمات و المنتجات التي يقدمها البنك

الخدمات المصرفية:

- فتح جميع انواع الحسابات الجارية و التوفير.
- قبول جميع انواع الودائع بمختلف العملات.
- تقديم القروض الشخصية و السكنية و التجارية
- تمويل شراء السيارات.
- تمويل الصادرات.
- تمويل المشاريع.
- تمويل المقاولين.
- تمويل الصناعات.
- تمويل الاستثمارات العقارية و الاسهم.
- تمويل كافة المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم.
- اصدار بطاقات الفيزا الذهبية و الفضية.
- خدمة الصراف الآلي.
- خدمة تسديد فواتير الهواتف و الكهرباء و المياه.
- خدمة السويفت.

الخدمات التجارية:

- فتح الاعتمادات المستندية.
- اصدار الكفالات البنكية بأنواعها.
- تنفيذ الحوالات بكافة انواعها المحلية و الخارجية.
- تسديد بوالص التحصيل.

خدمات الخزينة و الاستثمار:

- الاستثمار بالأوراق المتداولة في اسواق المال العالمية بما فيها السوق المالي الفلسطيني.
- ادارة المحافظ الاستثمارية.
- شراء و بيع السندات و الاسهم و الوساطة المالية من خلال الشركة العالمية للاوراق المالية المملوكة للبنك.
- شراء و بيع العملات الاجنبية.
- التداول بالعقود الاجلة للعملات الاجنبية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات السادة المساهمين الكرام،،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة يسعدني ويسرني بكل اعتزاز أن أرحب بكم جميعاً أجمل ترحيب في الاجتماع السنوي الخامس عشر للهيئة العامة العادية وان أتقدم منكم واضعاً بين أيديكم الكريمة التقرير السنوي الخامس عشر عن نتائج أعمال البنك وشركته التابعة العالمية للأوراق المالية متضمناً الانجازات والنجاحات التي تحققت خلال العام إضافة إلى البيانات المالية الموحدة كما هي في 2009/12/31.

المساهمين الكرام،،،

إن للأوضاع السياسية الصعبة السائدة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية اثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني جعلته يعاني من نتائج سلبية مباشرة وغير مباشرة ناجمة عن الحصار والإغلاق الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المناطق، وهذا بدوره يؤدي إلى عدم القدرة على الممارسة الفضلى للأعمال التجارية والصناعية والزراعية عماد الاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من مشاكل اقتصادية أثرت عليه في الأعوام السابقة بسبب جدار الضم والفصل العنصري واستمرارية الانقسام بين شطري الوطن الواحد خلال العام 2009 ولكن على الرغم من التحديات والظروف الصعبة التي يمر بها الإقتصاد الفلسطيني والقطاع المصرفي في فلسطين من معاناة تداعيات الأزمة المالية العالمية إلا أن السلطة الوطنية الفلسطينية استمرت في عملية بناء المؤسسات وفي انتهاج سياسة مالية متوازنة إضافة لتقدم في ضبط الإنفاق العام مما أدى إلى دعم الثقة في القطاع الخاص وقد استطاع البنك أن يواجه هذه الظروف مجتمعة وتمكن من امتصاص الآثار السلبية بسبب متانة وسلامة المركز المالي والرقابة الشاملة التي تمارس من قبل الإدارة والجهات الرقابية الخارجية الأخرى.

المساهمين الكرام،

إن لمثابرة وإصرار الإدارة التنفيذية بتوجيهات المجلس على العمل في الظروف الصعبة لخدمة المتعاملين مع البنك وتنمية اقتصاد التجمعات السكانية المتواجدة فيها فروع البنك، أدى لنتيجة هامة مؤداها اكتساب الإدارة لثقة راسخة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها.

وقد أظهرت النتائج النهائية للعام 2009 تحقيق أفضل عائد للمساهمين لكون المجلس والإدارة التنفيذية وضعا نصب أعينهم شعاراً عنوانه التقدم بخطى ثابتة مدروسة وفقاً للخطط المرسومة لتحقيق الأهداف الموضوعة.

المساهمين الكرام،،،

تظهر البيانات المالية لهذا العام نمواً ملحوظاً في صافي الإرباح قبل الضرائب بما نسبته 19.5% حيث بلغت الأرباح 4.90 مليون دولار مقارنة مع 4.10 مليون دولار عام 2008 . كما تظهر البيانات نمواً في الودائع بما نسبته 22.6 % حيث بلغ إجمالي الودائع 180.2 مليون دولار مقارنة مع 147 مليون دولار عام 2008 وارتفع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات المختلفة بما نسبته 57.8 % حيث بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات 81.1 مليون دولار مقارنة مع 51.4 مليون دولار عام 2008 وأخيراً تظهر البيانات أيضاً نمواً ملحوظا في إجمالي الموجودات بما نسبته 14.5% حيث يبلغ إجمالي الموجودات 245.6 مليون دولار مقارنه مع 214.6 مليون دولار عام 2008 .

المساهمين الكرام ،،،

انتهز هذه المناسبة لأؤكد لكم باسم المجلس والإدارة التنفيذية للبنك بأنه سيتم مواصلة العمل الدؤوب للإرتقاء بالمؤسسة ومراكمة النجاحات على الرغم من بعض الصعاب التي نواجهها معاهدين الجميع بان نبقى الأوفياء لتحقيق الأهداف مع استمرارية السعي والاهتمام والتطلع لتحتل مؤسستنا المراكز الأولى المتقدمة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

وأخيراً أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى مساهمي شركتنا الأعزاء على مؤازرتهم لمؤسستهم وثقتهم ودعمهم المتواصل لتحقيق الأهداف المنشودة. وأتقدم وإياكم بالشكر والعرفان إلى كافة المتعاملين مع البنك لثقتهم بهذه المؤسسة وللإدارة التنفيذية للبنك والشركة التابعة وكافة العاملين الذين نعتز بالكفاءة التي يتمتعون بها وبالجهود المخلصة التي يتميزون بها على الدوام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس مجلس الإدارة

أهم الإنجازات التي حققتها إدارة البنك في العام 2009

1- التمويل

عملت إدارة البنك خلال العام على زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الأخرى بما نسبته 57.8 % حيث ارتفع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية والحكومية من 51.4 مليون دولار عام 2008 إلى 81.1 مليون دولار عام 2009 .

و قد إستمرت إدارة البنك خلال عام 2009 بسياسة تنويع مكونات محفظة التسهيلات لتغطي مختلف القطاعات الإقتصادية و الإستثمارية و الصناعية و التجارية و الخدمية، حيث تقوم وحدات الإقراض في البنك بتحليل قدرات المقترضين المالية و سجلهم التاريخي و سلامة ضماناتهم المقدمة و ذلك للمحافظة على جودة محفظة التسهيلات مع التوجه الى الشركات الكبرى التي تتصف بجدوى مشاريعها و وجود مصادر سداد ثابتة و تدفق نقدي معروف مما أدى الى تعزيز توسيع قاعدة المتعاملين مع البنك و تحقيق إمكانيات و فرص تعامل أكبر حجماً.

و قد أثبتت سياسة الإئتمان المعتمدة في البنك القدرة على التعامل بنجاح مع مختلف الظروف و على تحقيق أعلى درجة توازن ممكنة بين جملة من الإعتبارات المهمة بشكل يوفر متطلبات الإدارة من حيث الضمانات و التدفق النقدي، و الإستمرار بإنتهاج أسلوب المراجعة الدوريّة للتسهيلات المصرفية الممنوحة بهدف ضمان حسن الأداء الإئتماني و ضمان بناء المخصصات الكافية في وقت مبكر إذا ما دعت الحاجة لذلك مستقبلا.

ومن أجل تعظيم وزيادة الإيرادات فقد ركزت إدارة البنك جهودها أيضاً خلال العام 2009 على تسويق التسهيلات غير المباشرة و الخدمات المصرفية المنتجة للعمولات كالكفالات و الإعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل والقبولات وقد تم زيادة حجم الإرتباطات والإلتزامات المحتملة من 23.87 مليون دولار إلى 30.00 مليون دولار أي بنسبة زيادة مقدارها 25.68 %.

مخصصات الديون

تتبع إدارة البنك أسلوب الدراسة والمراقبة الدورية للديون القائمة حيث يتم تصنيف هذه الديون تبعاً لجودتها، و بناءاً عليه يتم تحديد المخصص المطلوب لكل متعامل على حدة وفقاً للمعايير التي تحددها سلطة النقد الفلسطينية نتيجة لمخاطر الإقراض المعروفة.

2- الرقابة الداخلية و أنظمة الضبط الداخلي والالتزام بالتشريعات

استمر البنك بتكثيف جهوده في تدعيم أنظمة الرقابة و الضبط الداخلي في البنك وقياس مدى التزام الوحدات التنفيذية المختلفة بالتشريعات الناظمة للعمليات المصرفية بشكل يضمن التقيّد بكافة القوانين و الأنظمة و التعليمات الإدارية و في هذا السياق فإنه يتم إجراء عمليات التدقيق و الجرد الدوري من قبل دائرة التدقيق الداخلي لحسابات و موجودات البنك للوقوف على دقة و سلامة عمليات البنك المختلفة و التأكد من تمشّيها مع التشريعات التي تحكمها من خلال متابعات دائرة مراقبة الإمتثال اليومية علماً أنه يتم إعداد التقارير و المذكرات بشكل دوري للإدارة بنتائج عمليات التدقيق والمتابعة .

3- الفروع

تم خلال العام مباشرة العمل في مكتب بني نعيم/ الخليل الجديد والذي تم افتتاحه بتاريخ 2009/07/24 كما تم خلال العام تحديث مقر المركز الرئيسي للبنك في مدينة رام الله وفقاً لأحدث المواصفات المتعارف عليها وتم ايضاً الشروع في تجهيز مقرات فرع جنين ومكتب حوسان/ بيت لحم واللذين سيتم افتتاحهما خلال العام 2010 كما تم ايضاً خلال العام متابعة الصيانة الدورية لمباني فروع البنك وذلك حرصا على المحافظة عليها و على مظهرها الداخلي و الخارجي بالمستوى المطلوب أمام المتعاملين كما تبدي الإدارة إهتماما كبيراً بتحديث الفروع والمكاتب و تجهيزها بما يتناسب مع تكنولوجيا العصر و بشكل يوفر كافة الخدمات للمتعاملين في أماكن تواجدهم و الإستجابة لرغباتهم من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة و مميزة لهم تغطي جميع المناطق الفلسطينية الرئيسة.

كما تم خلال العام تطوير العديد من أدلة و أنظمة العمل و الرقابة الداخلية لكي تغطي كافة أعمال الفروع والمكاتب المختلفة و تفي بمتطلباتها و ذلك بهدف رفع الكفاءة و الفاعلية في أداء الخدمة و تحسين إنتاجية العمل في تفرعات البنك وإستغلال الطاقات و الإمكانات البشرية الفاعلة و الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا المتوفرة لدى البنك، و تحقيق وفورات في كلفة العمليات بشكل عام.

4- الإستثمارات

لا زال البنك مستمراً في إتباع سياسة التميُز و التنوُع لجودة إستثماراته حيث أبقى على مساهمته في الشركات المساهمة العامة التي تقدم الخدمات المختلفة خاصة في مجال الإتصالات و الإسكان و الصناعات الإنتاجيّة وذلك ضمن محفظة إستثمارية طويلة الأجل.

5- التطوير التكنولوجي و أنظمة المعلومات

شرعت إدارة البنك في الثلث الأخير من العام 2009 لاستبدال النظام الالي الحالي بنظام آلي حديث أكثر تطوراً من نوع (Banks) وقد أحالت العطاء على الشركة الموردة وبوشر بالتنفيذ كما استمرت دائرة أنظمة المعلومات في تطوير مكننة العديد من الخدمات المصرفية و الإستثمارية و التوسع في مجال الإتصالات و ذلك بهدف زيادة قنوات الإتصال مع المتعاملين لتقديم خدمات إضافية تضفي طابع السرعة على العمليات و بشكل يضمن مساعدتهم و تسهيل إجراءات التعامل معهم و تلبية حاجاتهم و الإسهام في نجاحهم و بشكل يحقق أعلى درجات الرضا لديهم. و إن إدارة البنك تحرص على مواكبة أحدث التقنيّات و الأنظمة الآلية في مجال الأنشطة و الخدمات المصرفية حيث يتم تنفيذ الخطة الشاملة لتطوير الأنظمة المتعلقة بالخدمات و الإجراءات المصرفية و كذلك إدخال أحدث التقنيات من الأجهزة و البرامج لزيادة الإنتاجية و التسهيل على المتعاملين و ذلك بإدخال خدمة السويفت بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي يقدمها البنك والشركة التابعة العالمية للأوراق المالية.

4- الموارد البشرية

الجهاز الوظيفي في البنك من العناصر الرئيسية و الأساسية للنجاح و التفوق و التميّز الذي يحققه البنك و من أجل المحافظة على هذا العنصر فإن ادارة البنك تعمل باستمرار على تطوير مهارات و قدرات موظفي البنك من خلال ايفادهم لحضور الندوات و الدورات التدريبية اللازمة المتعلقة بالنشاط المصرفي و الاستثماري بشكل عام والمخاطر المصرفية والتحليل المالي و الائتماني بشكل خاص إضافة للاطلاع و المعرفة على الجوانب القانونية التي تحكم العمليات المصرفية و ذلك وفقاً لخطة موضوعة من اجل المساعدة في التميز في خدمة المتعاملين مع البنك و مواكبة المستجدات والتطورات في العمل المصرفي.

و تعمل الإدارة على إستقطاب الكفاءات اللازمة من الموظفين و رعاية جهاز البنك الوظيفي من حيث المكافآت و الترقيات وفقاً للجهود المبذولة من كل موظف و تنظم الادارة ايضاً العديد من النشاطات و البرامج الخاصة بالموظفين بهدف تعزيز الولاء و الانتماء و ذلك للقناعة التامة لديها بأن الجهاز الوظيفي هو من أهم الحلقات اللازمة لتحقيق التقدم و النجاحات في البنك.

7- الخدمات المصرفية الخارجية و أنشطة الخزينة المختلفة

تسعى ادارة البنك بشكل حثيث في مجالات نشاط الخزينة و الاستثمار و خدمات الوساطة المالية و مبادلة العملات الاجنبية. لاستثمار و توظيف موارد البنك المالية بالعملات المختلفة في ادوات السوق النقدي و الرأسمالي المتنوعة محليا و عالمياً بسياسة مدروسة وحذرة بهدف تحقيق المردود المناسب و المعقول لهذه الموارد.

و قد استمر البنك في الاحتفاظ بموقعه المتقدم في مجال خدمات الخزينة و الخدمات المصرفية بالعملات

الاجنبية المتداولة. اذ استمر البنك في اصدار الحوالات و الشيكات السياحية و المصرفية و بيع و شراء العملات الأجنبية و ذلك من خلال شبكة مراسلي البنك في البنوك و المؤسسات المالية العالمية المنتشرة في كافة أنحاء العالم. و حقق نشاط أعمال الخزينة نتائج إيجابية ملحوظة في مجال عمليات المتاجرة بالعملات الأجنبية ساهمت برفع الإيرادات الإجمالية للبنك.

8- الشركة العالمية للأوراق المالية

إن إدارة البنك تحرص على تقديم خدمات إستثمارية جديدة في مجال أعمال الوساطة المالية من خلال الشركة التابعة العالمية للأوراق المالية و تتمثل الخدمات التي تقدمها الشركة في بيع و شراء الأسهم و العمل كوسيط بالعمولة في سوق فلسطين للأوراق المالية إضافة إلى العمل كمستشار مالي للإستثمارات في الأوراق المالية الى جانب العمل كوسيط مشتر و بائع لصالح المحفظة .
و تقوم الشركة أيضاً بتوفير التقارير الدورية عن الأسهم الخاصة بالشركات الوطنيّة و المحليّة و تزويد المتعاملين من خلالها بهذه التقارير بالإضافة إلى توفير خدمة الاطلاع على حساباتهم من خلال موقع الشركة الالكتروني.

9- بطاقات الدفع (الفيزا)

استمرت إدارة البنك التوسع في نشاط إصدار بطاقات الفيزا المحلية و الدولية من أجل التميز في خدمة عملاء البنك و تحقيق الأهداف الموضوعة و ذلك وفق نظام متطور محكم الرقابة من خلال تبادل و نقل المعلومات في زمن قياسي مراعين الحدّ من المخاطر التي تعتري هذه الخدمة.

10- خدمة السويفت

يقدم البنك لعملائه خدمة التراسل الآمن والسريع (السويفت) إضافة إلى قائمة الخدمات المميزة التي يقدمها في كافة المناطق و قد وضعت هذه الخدمة موضوع التنفيذ في العام 2008 .

11 - الوضع التنافسي للبنك :

عملت إدارة البنك خلال العام على زيادة حصتها من سوق ودائع المتعاملين الأفراد بما نسبته 7.00 % عن حجم الودائع في العام 2008 . كما عملت على زيادة حصتها من الائتمان الممنوح للقطاعات المختلفة بما نسبته 57.8 % عن حجم الائتمان الممنوح في العام 2008 .

أهم المؤشرات و النسب المالية للعام 2009

مقارنة مع العام 2008

النتائج بالمليون - دولار امريكي

البيـــــــــــان	2008	2009
أهم نتائج العمليات:		
صافي الفوائد و العمولات	8.88	8.62
صافي الأرباح بعد الضريبة و المخصصات	2.95	3.30
حصة السهم من الدخل الشامل	0.074	0.073
أهم بنود الميزانية:		
الموجودات	214.61	245.64
التسهيلات الائتمانية بالصافي	51.43	81.30
ودائع العملاء	122.75	131.20
ودائع البنوك وسلطة النقد	24.23	49.01
إجمالي حقوق المساهمين	61.64	61.55
أهم النسب المالية:		
معدل العائد على الموجودات	% 1.37	% 1.34
معدل العائد على حقوق المساهمين	% 4.78	% 5.36
إجمالي الديون غير العاملة الى إجمالي التسهيلات	% 2.90	% 1.58
المخصصات إلى الديون غير العاملة	% 42.43	%59.90
السيولة النقدية	% 5.60	%21.50
القروض إلى الموجودات	% 23.96	%33.02
حقوق الملكية الى إجمالي الودائع	% 41.94	%34.18
حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات	% 28.72	%25.08
المعدل النقدي: النقد بالصندوق و البنوك/الودائع	% 96.00	%78.41

الخطة المستقبلية للعام 2010

إن الخطة المستقبلية التي وضعتها إدارة البنك خطة طموحه تم اختيار أهدافها لتنسجم مع التطلعات المستقبلية الهادفة الى تعزيز مكانة البنك داخل الجهاز المصرفي الفلسطيني و تقديم الخدمات المميزة للمتعاملين و المساهمة في النمو الإقتصادي للوطن الفلسطيني و تعزيز المكانة المالية للبنك و تنمية حقوق مساهميه. و قد تضمنت الخطة الإستراتيجية للبنك الاهداف التالية التي سيتم العمل على تحقيقها خلال العام 2010.

- تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية والموجودات وحقوق الملكية وإدارتها بكفاءة عالية لتدعيم مكانة البنك ومركزه المالي.
- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وترشيد الإنفاق غير المنتج بهدف تعظيم الإيرادات.
- زيادة تواجد البنك في التجمعات السكانية الفلسطينية من خلال انتهاج استراتيجيات مدروسةللتفرع معززة بقدرات تنافسية مع البنوك.
- تدعيم الجهد التسويقي في مختلف فروع ومكاتب البنك من خلال تنظيم حملات تسويقية مميزة ومحفزة و ذلك للمحافظة على المتعاملين القائمين من خلال تلبية حاجاتهم و رغباتهم و إستقطاب متعاملين جدد لزيادة الحصة السوقية من السوق المصرفي بمختلف الأنشطة.
- توسيع قاعدة المودعين وإستقطاب الودائع بمختلف العملات و بأسعار فائدة معقولة و جوائز تحفيزية و الإستغلال الأمثل لهذه الودائع في مجالات الاستثمار المختلفة المسموح بها.
- إحداث تغيير نوعي في مجال خدمات الإستثمار الخاصة و الشخصية لمحافظ المتعاملين الاستثمارية بما يواكب المستجدات العالمية في أسواق المال و الإستثمار و لتحقق عوائد مجزيّة.
- رعاية الجهاز الوظيفي في البنك و العمل على رفع كفاءتهم و قدراتهم و مكافأة المتميزين منهم و تشجيعهم على العمل بروح الفريق و إستقطاب الكفاءات المتميزة لبعض الأنشطة.
- الاهتمام بأصحاب رؤوس الأموال الفلسطينية المقيمين في الخارج بهدف استقطاب مدخراتهم و مساعدتهم على إقامة المشاريع الإستثمارية الناجحة في فلسطين.
- تعزيز علاقات العمل و التعاون مع السلطة النقدية و البنوك و المؤسسات المحلية و الخارجية.
- المحافظة على سيولة نقدية بنسب عالية لمواجهة متطلبات المتعاملين مع البنك في أي وقت.
- العمل على زيادة حجم التسهيلات غير المباشرة المقدمة من البنك مثل الإعتمادات و الكفالات و الخدمات المصرفية كالحوالات لما في ذلك من أهمية في تعظيم إيرادات البنك من العمولات.
- تطوير أداء الخدمة وتنويعها للمحافظة على الميزة التنافسية مع مؤسسات الجهاز المصرفي بفلسطين وذلك بتوظيف التكنولوجيا المصرفية لتدعيم قدرات البنك.
- خفض المخاطر بأنواعها باستخدام نظام رقابة وتقييم ذاتي للمخاطر.
- العمل على تحقيق رضا المتعاملين باعتباره من القيم الجوهرية للبنك.
- زيادة حجم حقوق الملكية و تحقيق عائد للمساهمين بنسبة لا تقل عن 10%.

أضواء على البيانات المالية الختامية

الموجودات

بلغ المجموع العام للميزانية بإستثناء الحسابات النظامية في نهاية عام 2009 مبلغ 245.6 مليون دولار أمريكي مقابل 214.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2008 و كانت أهم مظاهر التغير على الموجودات موزعة كما في الجدول التالي:-

جدول يبين أهم مظاهر التغير في الموجودات (الأرقام بالمليون دولار أمريكي)

البيـــــــــــان	2009	2008	مقدار الانخفاض/الزيادة
تسهيلات القطاعات المختلفة	81.1	51.4	29.7
الموجودات المالية بأنواعها	12.9	11.4	1.5

المطلوبات

بلغ إجمالي الودائع في الحسابات الجارية و ودائع تحت الطلب و حسابات الإدّخار و لأجل و التأمينات النقديّة كما في 2009/12/31 مبلغاً قدره 180.2 مليون دولار أمريكي مقابل 147 مليون دولار أمريكي كما في 2008/12/31 أيّ بإرتفاع قدره 33.2 مليون دولار أمريكي و بنسبة نمو قدرها 22.6 %. على الرغم من البيئة التنافسية الشديدة والظروف الصعبة.

الحسابات النظامية

بلغت أرصدة التسهيلات غير المباشرة كما في 2009/12/31 مبلغ 17.12 مليون دولار أمريكي مقابل 14.4 مليون دولار أمريكي في 2008/12/31 بزيادة نسبتها 18.64 % كما يظهر في الجدول التالي:-

المبلغ بالمليون دولار أمريكي

	2009	2008	الزيادة (النقص) %
كفالات	14.84	11.93	24.39
إعتمادات مستنديّة	2.28	2.50	(8.8)
المجموع	17.12	14.43	18.64

صافي الأرباح

حقق البنك من خلال جهود متواصلة بذلتها الإدارة والجهاز التنفيذي في تقديم الخدمات المصرفية وتنوع الاستثمارات وضبط الإنفاق غير المنتج أرباحاً صافية في العام 2009 بعد الضرائب والمخصصات بلغت (3,3) مليون دولار أمريكي مقابل 2.95 مليون دولار أمريكي عام 2008 على الرغم من الظروف الإستثنائية التي تمر بها المناطق الفلسطينية لقد اختلف مبلغ الأرباح في البيانات المالية النهائية المدققة من المدقق الخارجي عن المبلغ الذي تم الافصاح عنه في بداية السنة المدققة من قبل المدقق الداخلي بزيادة تبلغ 103860دولار وهو ناتج عن وفر في الضريبة المستحقة بمبلغ 64731 دولار وخفض مصاريف الارض المملوكة للبنك بمبلغ 28060 دولار ووفر في مخصص التسهيلات بمبلغ 11069دولار .

الإيرادات

بلغ مجموع الإيرادات المتحققة خلال عام 2009 مبلغاً قدره 10.33 مليون دولار أمريكي مقابل 10.76 مليون دولار أمريكي في عام 2008 و قد بلغت صافي الفوائد و العمولات المقبوضة 8.62 مليون دولار أمريكي من تلك الإيرادات وتشكل ما نسبته 83.4%.

النفقات

بلغ مجموع الفوائد والعمولات المدفوعة خلال عام 2009 مبلغاً قدره 1.08 مليون دولار أمريكي مقابل 3.89 مليون دولار أمريكي في عام 2008 بإنخفاض قدره 2.81 مليون دولار أمريكي و بما نسبته 72.2 % أمّا باقي النفقات فتتوزع كما هو موضح في الجدول التالي:-

البيـــــــــــــان	2009 المبلغ(مليون دولار)	2008 المبلغ(مليون دولار)
مصاريف إدارية و عمومية	5.00	4.76
مخصص هبوط محفظة الأسهم	0.40	1.68
مخصص ضرائب	1.48	1.14
مخصص تدني تسهيلات ائتمانية	0.16	0.22

السيولة النقديّة و إدارة الموجودات و المطلوبات

حافظ البنك على معدلات سيولة نقدية مرتفعة و ذلك ليبقى البنك قادراً على مواجهة التزاماته النقدية في الآجال القصيرة و الطويلة المدى و لجميع العملاء و البنوك و بشكل يتماشى مع استحقاق الموجودات و المطلوبات باسلوب متكامل ضمن سياسة مدروسة و متوازنة تهدف الى المحافظة على عائد امثل على استثماراته.

و لقد ادت سياسات التشغيل النوعية و ادارة المخاطر المدروسة للموجودات و المطلوبات في ظل الأزمة المالية العالمية إلى المحافظة على مستوى الأداء المالي والتشغيلي للبنك.

و رغم عدم استقرار النشاط الاقتصادي و نسب النمو المتواضعة فقد عمل البنك على رفع كفاءة استخداماته المالية اذ تمكن البنك من تدعيم هيكل موجوداته مركزاً على المكونات ذات المردود العالي مع مراعاة عنصر الموازنة بين المخاطر و العائد و لتحقيق هذه الاهداف تقوم لجنة خاصة بالبنك على اعلى المستويات بمراجعة خطط ادارة موجودات و مطلوبات البنك بشكل دوري و يبين الجدول التالي الارصدة القائمة:-

البيـــــــــــــان	2009 (مليون دولار)	%	2008 (مليون دولار)	%
نقد في الصندوق و لدى البنوك	141.3	57.53	141.1	65.73
استثمارات في اسهم الشركات	12.9	5.25	11.4	5.31
مجموع الأموال النقدية و شبه النقدية	154.2	62.78	152.5	71.04
تسهيلات ائتمانية ممنوحة بالصافي	81.1	33.00	51.4	23.96
بقية الموجودات	10.3	4.22	10.7	5.00
مجموع الموجودات	245.6	100	214.60	100

يبين الجدول التالي التطور في مصادر الاموال الخاصة بين عامي: 2009 و 2008

(المبالغ بالمليون - دولار أمريكي)

البيـــــــــــــان	2009	2008	الزيادة (النقص)	نسبة الزيادة (النقص)
ودائع العملاء و التأمينات النقدية	131.20	122.80	8.40	%6.84
ودائع البنوك و المؤسسات المصرفية	49.00	24.20	24.80	%102.48
المجموع	180.20	147.00	33.20	%22.59

حقوق المساهمين

ان سياسة البنك المستمرة هي تنمية اموال البنك الذاتية و المحافظة على حقوق المساهمين التي تعتبر عنصر الانتاج الاساسي في البنوك و عليه تم تحديد حجم الاستثمارات و مستوى درجة المخاطرة التي يستطيع البنك ان يتحملها و بالتالي حجم الايرادات و الارباح التي يحققها. ومن هذا المنطلق فان الإدارة تتعامل مع الاستثمارات بمنتهى الحذر والتحوط في ظل الظروف الاقتصادية الحالية للمحافظة على زيادة ونمو حقوق المساهمين سنوياً.

آلية إيصال المعلومات للمساهمين

تتبع إدارة البنك عدة وسائل لإيصال البيانات المتعلقة بالبنك للمساهمين عن طريق النشر على المواقع الالكترونية للبنك ولسوق فلسطين للأوراق المالية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية إضافة لتوزيع التقرير على المساهمين بالبريد والنشر في الصحف المحلية والإعلان في فروع ومكاتب البنك والشركة التابعة في المدن والتجمعات السكانية الفلسطينية.

كبار المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 5%

الاسم	عدد الاسهم في 2008/12/31	نسبة المساهمة	عدد الاسهم في 2009/12/31	نسبة المساهمة
عبد القادر القاضي	7,570,000	% 18.93	7,570,000	%18.93
عبد العزيز عبد الفتاح ابو دية	2,886,202	% 7.22	2,886,202	%7.22
محمود خليل ابو الرب	3,000,000	% 7.50	3,000,000	%7.50
شركة اليزن للاستثمارات المالية والعقارية	4,000,000	% 10.00	4,000,000	%10.00
شركة السلام العالمية	2,980,000	% 7.45	2,980,000	%7.45

لقد حصل تغيير جوهري على ملكية بعض كبار المساهمين خلال الربع الاول من عام 2010 بحيث اصبح كبار المساهمين الذين تزيد مساهمتهم عن 5% كما هو مبين في الجدول التالي:

الاسم	عدد الاسهم في 2009/12/31	نسبة المساهمة	عدد الأسهم في الربع الاول 2010	نسبة المساهمة
عبد القادر القاضي	7,570,000	%18.93	2,747,350	%6.87
عبد العزيز عبد الفتاح ابو دية	2,886,202	% 7.22	2,886,202	% 7.22
شركة اليزن للاستثمارات المالية والعقارية	4,000,000	%10.00	8,000,000	%20.00
شركة الشروق للإستثمارات المالية والعقارية	1,813,219	%4.53	11,500,000	%28.75

الأسهم المملوكة من قبل اعضاء مجلس الادارة

الاسم	المنصب	عدد الاسهم في 2009/12/31	نسبة المساهمة
السيد عبد القادر القاضي	رئيس مجلس الادارة	7,570,000	%18.93
السيد عبد العزيز ابو دية	نائب رئيس المجلس	2,886,202	%7.22
السيد هاني القاضي	العضو المفوض	1,200,000	%3.00
السيد محمود ابو الرب	عضو	3,000,000	%7.50
شركة السلام العالمية	عضو	2,980,000	%7.45
شركة الشروق للاستثمارات المالية و العقارية	عضو	1,813,219	%4.53
السيد ابراهيم ابو دية	عضو	1,312,000	%3.28
السيد وائل القاضي	عضو	1,200,000	%3.00
السيد سامر القاضي	عضو	1,019,200	%2.55
السيد جميل المعطي	عضو	200,000	%0.50
الدكتور فاروق زعيتر	عضو	10,500	%0.03

عدد مساهمي الشركة

بلغ عدد مساهمي الشركة 194 مساهماً كما بتاريخ 2009/12/31

حركة تداول سهم الشركة في السوق المالي خلال العام 2009

عدد الأسهم المتداولة	عدد الصفقات المتداولة	القيمة بالدولار
213271	193	267638

	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق
	بالدولار		
عام 2009	1.90	1.17	1.20
عام 2008	1.94	1.40	1.94

واجبات مجلس الإدارة تجاه المساهمين وحوكمة الشركات :

لقد تم خلال العام تطبيق كافة مبادئ الحوكمة المتعارف عليها في أعمال ونشاطات البنك .

سياسة الشركة تجاه المسؤولية الإجتماعية :

لقد تم خلال العام تقديم تبرعات ومساعدات نقدية لبعض طلبة العلم المحتاجين وبعض الجمعيات الخيرية

الدرجات العلمية التي يحملها أعضاء مجلس الإدارة :

يحمل ثمانية أعضاء من المجلس الدرجة العلمية بكالوريوس في علوم مختلفة

يحمل عضواً من أعضاء المجلس الدرجة العلمية ماجستير

يحمل عضوان من أعضاء المجلس الدرجة العلمية دكتوراه

مكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية العليا :

لم يتقاضى أعضاء الإدارة التنفيذية العليا خلال العام 2009 أي مكافآت

المستشار القانوني للبنك

المحامي / حسام الدين الأتيرة

مدقق الحسابات الخارجي للبنك

السادة/ سابا وشركاهم

عدد الموظفين العاملين كما في
2009/12/31

(179) موظفاً

عدد الموظفين العاملين كما في
2008/12/31

(162) موظفاً

بنك الاستثمار الفلسطيني
Palestine Investment Bank

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع
البيرة - فلسطين

البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

المحتويات

تقرير مدقق الحسابات المستقل	23
بيان المركز المالي الموحد (أ)	25
بيان الدخل والدخل الشامل الموحد (ب)	26
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد (ج)	27
بيان التدفقات النقدية الموحد (د)	29–28
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة (عدد 36)	96–30

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى مساهمي
شركة بنك الاستثمار الفلسطيني
المساهمة العامة المحدودة
البيرة - فلسطين

مقدمة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة بنك الاستثمار الفلسطيني وشركته التابعة والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2009 وكل من بيان الدخل والدخل الشامل الموحد، بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد ، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ، وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، وتشمل هذه المسؤولية تصميم ، تطبيق والإحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خاليةً من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ ، وتشمل مسؤولية الإدارة كذلك اختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة إستناداً إلى تدقيقنا . لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات ، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة ، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر ، يأخذ

مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للبنك والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة ، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف ، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى البنك. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة .

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق .

الرأي

في رأينا ، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لبنك الاستثمار الفلسطيني كما في 31 ديسمبر 2009 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. ونوصي الهيئة العامة المصادقة على هذه البيانات المالية.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا أيضاً أن البنك يمسك سجلات حسابية منظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات، ولم يرد الى علمنا وقوع أية مخالفات لأحكام قانون المصارف رقم (2) لسنة 2002 والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية أو لأحكام قانون الشركات أو لبنود النظام الأساسي خلال السنة بحيث يمكن أن يكون لها أي تأثير جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي كما في 31 ديسمبر 2009، ولقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والايضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا.

رام الله : في 18 مارس 2010

سابا وشركاهم

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع
البيرة ـ فلسطين

بيان (أ)

بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2009
(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

الموجـــــودات	إيضاح	31 ديسمبر 2009		31 ديسمبر 2008
نقد في الصندوق ولدى البنـــوك	5	127.472.264		129.067.671
نقد واحتياطي إلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية	6	13.824.110		12.010.145
موجودات مالية للمتاجرة	7	809.690		801.426
موجودات مالية متوفرة للبيع	8	12.062.410		10.586.788
قروض وسلف وأنشطة تمويلية للعملاء ـ بالصافي	9	81.098.530		51.426.546
موجودات أخـــرى	10	4.974.097		5.446.778
موجودات ضريبية مؤجلة	11	1.259.255		1.194.524
موجودات ثابتة ـ بالصافي	12	1.926.684		1.948.117
أراضي	13	2.193.475		2.130.005
مجموع الموجـــودات		245.620.515		214.612.000
المطلوبات وحقوق المساهميـــن				
I FøøGNj#UDŽIIE :				
ودائع سلطة النقد الفلسطينية	14-أ	25.161.385		275.520
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية	14-ب	23.850.094		23.957.750
ودائع العملاء	15	112.899.089		104.713.597
تأمينات نقدية	16	18.303.107		18.034.620
مخصصات مختلفة	17	1.365.655		1.286.626
مخصص الضرائب	18	1.287.756		1.130.977
مطلوبات أخرى	19	1.672.096		3.574.747
I FGNj#UDŽIIE ƠNjDŽLLDŽ		184.539.182		152.973.837
:DžøøøĭDŽIjFƨDŽIIE ƷNjsθ				
رأس المال المدفوع	20	40.000.000		40.000.000
إحتياطي إجباري	21	6.450.548		5.968.968
إحتياطي اختياري	21	7.536.636		7.536.636
احتياطي خاص	21	2.805.726		2.805.726
احتياطي مخاطر	21	1.375.000		868.239
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	22	--		4.000.000
احتياطي القيمة العادلة	23	(1.694.995)		(2.456.825)
أرباح مدورة	24	4.608.418		2.915.419
صافي حقوق المساهميـــن		61.081.333		61.638.163
مجموع المطلوبات وحقوق المساهميـــن		245.620.515		214.612.000

المـدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع

البيرة - فلسطين

بيان (ب)

بيان الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

		السنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	ايضاح	2009	2008
ايرادات الفوائد	25	7.373.449	10.378.381
ايرادات العمولات	26	2.320.251	2.390.792
مجموع ايرادات الفوائد والعمولات		9.693.700	12.769.173
مصاريف الفوائد	27	(1.053.645)	(3.398.846)
مصاريف العمولات		(21.372)	(492.619)
مجموع مصاريف الفوائد والعمولات		(1.075.017)	(3.891.465)
صافي ايرادات الفوائد والعمولات		8.618.683	8.877.708
أرباح النقد الأجنبي	28	729.092	492.343
أرباح بيع أراضي		-	55.716
صافي أرباح موجودات مالية	29	870.469	1.670.998
أرباح (خسائر) بيع موجودات ثابتة		19,130	(11.097)
المسترد من مخصص تدني أسعار الأسهم		102.391	-
خسائر تقييم موجودات مالية للمتاجرة		(7.958)	(327.690)
صافي إيرادات وأرباح من غير الفوائد والعمولات		1.713.124	1.880.270
نفقات الموظفين	30	(2.857.697)	(2.782.120)
مصاريف إدارية وعمومية	31	(1.706.664)	(1.622.750)
إستهلاكات		(380.390)	(361.697)
مخصص تدني أسعار الأسهم		(373.991)	(1.678.321)
مخصص التدني في القروض والسلف	9	(167.069)	(220.000)
مخصص تدني قيمة عقارات مستملكة	10	(30.198)	-
مجموع المصاريف		(5.516.009)	(6.664.888)
صافي ربح السنة قبل الضرائب		4.815.798	4.093.090
الضرائب	18	(1.887.458)	(1.143.779)
صافي ربح السنة		2.928.340	2.949.311
بنود الدخل الشامل:			
أرباح إعادة تقييم الموجودات المالية المتوفرة للبيع		443.330	300,668
الدخل الشامل للسنة		3.371.670	3.249.979
حصة السهم من صافي ربح السنة	32	0.073	0.074
حصة السهم من الدخل الشامل للسنة	32	0.084	0.081

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد كما في 31 ديسمبر 2009

بيان (ج)

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

31 ديسمبر 2009	رأس المال	الإجباري	الإختياري	الخاص	مخاطر*	احتياطي	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	احتياطي القيمة العادلة*	أرباح مدورة **	صافي حقوق المساهمين
		الإحتياطيات								
الرصيد في بداية السنة	40.000.000	5.968.968	7.536.636	2.805.726	868.239		4.000.000	(2.456.825)	2.915.419	61.638.163
صافي ربح السنة	--	--	--	--	--		--	--	2.928.340	2.928.340
بنود الدخل الشامل	--	--	--	--	--		--	761.830	--	761.830
اجمالي الدخل الشامل	40.000.000	5.968.968	7.536.636	2.805.726	868.239		4.000.000	761.830	2.928.340	3.690.170
مكافآت مستحقة عن سنة 2009	--	--	--	--	--		--	--	(247.000)	(247.000)
المحول للاحتياطيات	--	481.580	--	--	506.761		--	--	(988.341)	--
أرباح موزعة على المساهمين	--	--	--	--	--		(4.000.000)	--	--	(4.000.000)
الرصيد في نهاية السنة	40.000.000	6.450.548	7.536.636	2.805.726	1.375.000		--	(1.694.995)	4.608.418	61.081.333

31 ديسمبر 2008	رأس المال	الإجباري	الإختياري	الخاص	مخاطر*	احتياطي	أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	احتياطي القيمة العادلة*	أرباح متراكمة **	صافي حقوق المساهمين
		الإحتياطيات								
الرصيد في بداية السنة	40.000.000	5.559.659	7.536.636	2.805.726	602.239		4.000.000	(2.757.493)	3.550.416	61.297.183
صافي ربح السنة	--	--	--	--	--		--	--	2.949.311	2.949.311
بنود الدخل الشامل	--	--	--	--	--		--	300.668	--	300.668
اجمالي الدخل الشامل	40.000.000	5.559.659	7.536.636	2.805.726	602.239		4.000.000	300.668	2.949.311	3.249.979
مكافآت مستحقة عن سنة 2008	--	--	--	--	--		--	--	(226.000)	(226.000)
المحول للاحتياطيات	--	409.309	--	--	266.000		--	--	(675.309)	--
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	--	--	--	--	--		--	--	(4.000.000)	(4.000.000)
مخصصات لا لزوم لها	--	--	--	--	--		--	--	1.317.001	1.317.001
الرصيد في نهاية السنة	40.000.000	5.968.968	7.536.636	2.805.726	868.239		4.000.000	(2.456.825)	2.915.419	61.638.163

* يحظر التصرف باحتياطي المخاطر واحتياطي القيمة العادلة إلاّ بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

** تتضمن الأرباح المدورة كما في 31 ديسمبر 2009 مبلغ 1.259.255 دولار أمريكي (مبلغ 1.194.524 دولار كما في 31 ديسمبر 2008) يمثل منافع ضريبية مؤجلة لا يمكن التصرف بها إلا بمقدار ما يتحقق منها فعلا.

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع

البيرة ـ فلسطين

بيان (د) 1 من 2

بيان التدفقات النقدية الموحد السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2009	2008
الأنشطة التشغيلية :		
صافي ربح السنة قبل الضرائب	4.815.798	4.093.090
تعديلات :		
إستهلاكات	380.390	361.697
(أرباح) خسائر بيع موجودات ثابتة	(19.130)	11.097
(ربح) بيع أرض	--	(55.716)
مخصص الإجازات ونهاية الخدمة	276.588	384.680
صافي أرباح بيع موجودات مالية	(63.072)	(1.168.569)
صافي مخصص تدني أسعار الأسهم	271.600	1.678.321
خسائر تقييم موجودات مالية للمتاجرة	7.958	327.690
تسوية ضريبة قيمة مضافة	--	299.581
مخصص تدني قيمة عقارات مستملكة	30.198	--
مخصص التدني في القروض والسلف	167.069	220.000
الأرباح من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	5.867.399	6.151.871
(الزيادة) النقص في الموجودات :		
نقد لدى البنوك ـ ودائع تستحق بعد ثلاثة شهور	5.000.000	(8.000.000)
الإحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية	(960.104)	(1.949.789)
القروض والسلف	(29.839.053)	23.643.136
الموجودات الأخرى	432.883	(2.784.222)
الزيادة (النقص) في المطلوبات :		
ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية ـ تستحق بعد ثلاثة شهور	--	(254.118)
ودائع العملاء	8.185.492	12.868.600
التأمينات النقدية	268.487	7.871.473
المطلوبات الأخرى	(1.903.464)	(1.198.406)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية قبل الضرائب والتعويضات والمكافآت المدفوعة	(12.948.360)	36.348.545
ضرائب مدفوعة	(1.795.410)	(615.597)
تعويضات موظفين مدفوعة	(197.559)	(124.322)
مكافآت مدفوعة	(226.000)	(269.500)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية بعد الضرائب والتعويضات والمكافآت المدفوعة	(15.167.329)	35.339.125

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع

البيرة - فلسطين

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

(ظهرت المبالغ لأقرب دولار أمريكي)

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	
	2009	2008
الأنشطة الاستثمارية:		
العائد من بيع أرض	--	709.450
العائد من بيع موجودات ثابتة	69.818	42.205
العائد من بيع موجودات مالية	630.179	3.542.507
اضافات على الاراضي	(63.470)	--
شراء موجودات ثابتة	(400.045)	(355.400)
شراء موجودات مالية	(1.568.721)	(11.463)
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية	(1.332.239)	3.927.299
الأنشطة التمويلية :		
توزيع أرباح على المساهمين	(4.020.187)	(3.958.668)
النقد المستخدم في الانشطة التمويلية	(4.020.187)	(3.958.668)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والنقد المعادل	(20.519.755)	35.307.756
النقد والنقد المعادل أول السنة	97.864.997	62.557.241
النقد والنقد المعادل آخر السنة	77.345.242	97.864.997
ممثلا فيما يلي:		
نقد في الصندوق وشيكات	36.074.060	9.923.583
نقد لدى البنوك - يستحق خلال ثلاثة أشهر	88.398.204	111.144.088
نقد لدى سلطة النقد - يستحق خلال ثلاثة أشهر	1.884.457	1.030.596
ودائع سلطة النقد الفلسطينية والبنوك ومؤسسات مصرفية - تستحق خلال ثلاثة أشهر	(49.011.479)	(24.233.270)
	77.345.242	97.864.997
التدفقات النقدية التشغيلية من الفوائد وتوزيعات الأرباح المستلمة:		
فوائد مستلمة	7.567.103	10.333.821
فوائد مدفوعة	1.053.283	3.600.746
أرباح موزعة مستلمة	807.397	502.429

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة

بنك الاستثمار الفلسطيني ش.م.ع

البيرة - فلسطين

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009

1- عـــام:

- تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني بتاريخ 10 أغسطس 1994 كشركة مساهمة عامة محدودة في مدينة غزة في فلسطين بمقتضى قانون الشركات لسنة 1929 ساري المفعول في غزه برأسمال قدره 20 مليون دولار أمريكي (إيضاح 20)، وقد سجل لدى مسجل الشركات تحت رقم 563200864 . باشر البنك نشاطه خلال شهر مارس 1995. ويعمل حالياً من خلال إدارته العامة في البيرة وسبعة فروع وأربعة مكاتب في كل من البيرة ونابلس (يتبعه مكتب حوارة) والخليل (يتبعه مكتبي بيت أمر وبني نعيم) وغـزة وبيتونيا وأريحا وبيت لحم (يتبعه مكتب بيت ساحور) . إن العنوان المسجل للبنك (الإدارة العامة وفرع البيرة) هو : البيرة - رام لله ، ص.ب 3675 .
- يتعاطى البنك كافة الأعمال المصرفية التجارية التي تشتمل على فتح الحسابات الجارية والإعتمادات وقبول الودائع والأمانات وإقراض الأموال في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة في فلسطين.
- إن أسهم البنك مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
- بلغ عدد موظفي البنك (179) موظفاً كما في 31 ديسمبر 2009 و (162) موظفاً كما فـــي 31 ديسمبر 2008.
- إن البيانات المالية الموحدة المرفقة قد صدرت بعد إعتمادها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18مارس 2010 وقبل إنعقاد الهيئة العامة العادية للشركة . هذا وسوف يتم عرض هذه البيانات المالية الموحدة على الهيئة العامة في إجتماعها السنوي العادي المزمع انعقاده في تاريخ 13 مايو 2010 لإقرارها والمصادقة عليها .

2- أسس إعداد البيانات المالية:

- تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمتاجرة والمتوفرة للبيع التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية الموحدة.

- إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار البيانات المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

- تشتمل البيانات المالية الموحدة المرفقة على البيانات المالية لفروع البنك في البيرة ونابلس والخليل وغزة وأريحا وبيت لحم وبيتونيا والبيانات المالية للإدارة العامة في البيرة بالاضافة الى البيانات المالية للشركة التابعة (الشركة العالمية للأوراق المالية، شركة مساهمة خصوصية محدودة، تأسست بمقتضى قانون الشركات رقم (12) لسنة 1964، ورأسمالها 2.5 مليون دينار أردني وتتعاطى أعمال الوساطة المالية بيعاً وشراءً). وقد تم تجميع البيانات المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة من جهة، والبنك وشركته التابعة من جهة أخرى. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع قد ظهرت ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المرفق.

- إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثرفي مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة . كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

- إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات التي تم إتباعها في السنوات السابقة بإستثناء ما هو مبين بعده.

3- أهم السياسات المحاسبية:

أ. تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة

أ-1. المعايير والتفسيرات المحاسبية سارية المفعول خلال السنة الحالية

بتاريخ إعتماد هذه البيانات المالية الموحدة، كانت المعايير والتفسيرات المحاسبية التالية سارية المفعول:

1. المعايير المعدّلة

• معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المعدّل) "عرض البيانات المالية" – أهم التعديلات كانت كما يلي:

- تغيير في المصطلحات (تتمثل في تغيير المصطلحات الرئيسية للبيانات المالية) وتعديل في محتوى وعرض البيانات المالية.

- مراجعة شاملة تتضمن إعداد بيان الدخل الشامل.

• معيار المحاسبة الدولي رقم (23) (المعدّل) "تكاليف الاقتراض":

التغيير الرئيسي في هذا المعيار هو حذف خيار إدراج جميع تكاليف الإقتراض ضمن المصاريف عند تكبدها. لم يكن لهذا التعديل تأثير على هذه البيانات المالية ، وذلك لأن السياسات المحاسبية المتبعة لدى البنك تتضمن رسملة هذه المصاريف على الأصول المؤهلة.

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) (المعدّل) "الأدوات المالية : الإفصاحات".

إقتضت التعديلات في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) التوسع في الإيضاحات المتعلقة بالقيمة العادلة ومخاطر السيولة الخاصة بالأدوات المالية.

بالإضافة إلى التعديلات التي تمت الإشارة إليها أعلاه ، فإن هناك تعديلات تخص عدد من المعايير الأخرى، وقد أدت هذه التعديلات إلى إحداث تغيير في تفاصيل السياسات المحاسبية للبنك تتباين من حيث تأثير هذه التغييرات بين تغيير الأسماء والمصطلحات المستخدمة ، وبعضها له تأثير جوهري ولكن لا يؤثر في المبالغ التي تم الإفصاح عنها.

2- معيار جديد

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) (المعدّل) "قطاعات التشغيل".

هذا المعيار هو معيار إفصاح يتطلب تحديد القطاعات التشغيلية وذلك بشكل متوافق مع التقارير الداخلية حول مكونات أنشطة البنك والتي يتم مراجعتها بشكل دوري من قبل المدراء التنفيذيين وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها.

3- تفسيرات جديدة

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (13): "برامج الولاء للعملاء".
- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (15):"العقود للمقاولات العقارية".
- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (16): "التحوط لصافي الإستثمارات في العمليات الخارجية".

لم يكن لتطبيق تلك المعايير والتفسيرات أثر جوهري على البيانات المالية للبنك للسنة الحالية.

أ-2. المعايير والتفسيرات الصادرة وغير سارية المفعول

بتاريخ إعتماد هذه البيانات المالية الموحدة، كانت المعايير والتفسيرات التالية صادرة وغير سارية المفعول:

1. التعديلات على المعايير

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يوليو 2009.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (27) (المعدّل) "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (28) (المعدّل) "الإستثمارات في المنشآت الزميلة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (31) (المعدّل) "الحصص في المشاريع المشتركة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (38) (المعدّل) "الأصول غير الملموسة".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (المعدّل) "الأدوات المالية : الإعتراف والقياس".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) (المعدّل) "الدفع على أساس الأسهم".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) (المعدّل) "إندماج الأعمال".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) (المعدّل) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة".

3- أهم السياسات المحاسبية (تتمة):

سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2010.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (المعدّل) "عرض البيانات المالية".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (7) (المعدّل) "بيان التدفقات النقدية".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (17) (المعدّل) "عقود الإيجار".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (36) (المعدّل) "إنخفاض قيمة الأصول".
- معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (المعدّل) "الأدوات المالية : الإعتراف والقياس".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) (المعدّل) "تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2) (المعدّل) "الدفع على أساس الأسهم".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) (المعدّل) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة".
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) (المعدّل) "قطاعات التشغيل".

ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2011.

- معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (المعدّل) "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة".

2- معيار جديد

ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2013 مع إمكانية التطبيق المسبق:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية : "التصنيف والقياس".

3- تفسيرات جديدة

ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يوليو 2009.

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (17): "التوزيعات غير النقدية ".

ساري المفعول للتحويلات من العملاء والتي تم إستلامها في أو بعد 1 يوليو 2009.

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (18):"تحويلات الموجودات من العملاء".

ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يوليو 2010.

- تفسير الهيئة الدولية للتقارير المالية رقم (19): "التمييز بين المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية".

تتوقع إدارة البنك أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات المذكورة لتلك الفترات المذكورة أعلاه لن يكون له أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك في فترة التطبيق المبدئي . فيما عدا التعديل في بعض المصطلحات والإيضاحات . ولم تقرر الإدارة بعد موعداً محدداً لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) . وسوف تكون الإدارة قادرة على تقييم مدى تأثير تطبيق هذا المعيار على البيانات المالية للبنك فقط في تاريخ التطبيق الفعلي.

ب. فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد البيانات المالية

1 - الأدوات المالية

أ. تاريخ الإعتراف بالأدوات المالية

إن مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي يشترط تسليمها خلال فترة زمنية محددة بموجب لوائح أو أعراف السوق يتم الإعتراف بها في تاريخ السداد. ويتم الإعتراف بالودائع والأرصدة المستحقة للبنوك والعملاء والقروض في تاريخ استلام النقد من قبل البنك أو الإقراض للعملاء.

ب. الإعتراف المبدئي للأدوات المالية

يتم تصنيف الأدوات المالية مبدئياً بناءً على الغرض الذي من أجله يتم شراء الأدوات المالية وعلى خصائصها المميزة. ويتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها أية تكاليف شراء أو إصدار مباشرة في حالة الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي لا تسجل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر.

3- أهم السياسات المحاسبية (تتمة):

ج. القروض والسلف

إن القروض والسلف هي موجودات مالية بمبالغ ثابتة أو دفعات محددة وذات أجل معين ولا يتم تداولها في أسواق مالية نشطة، ولا يتم التعاقد فيها بغرض البيع العاجل أو متوسط الأجل. وتتعلق هذه السياسة المحاسبية ببنود بيان المركز المالي "أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية" و "قروض وسلف". بعد التقييم المبدئي يتم لاحقاً قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً أي مخصص للتدني في القيمة.

د. موجودات مالية للمتاجرة

- هي تلك الموجودات التي تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في مدى زمني قصير أو كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية يتم إدارتها معاً ويوجد دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد الحصول على أرباح قصيرة الأجل.

- يتم تسجيل الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة عند الشراء في حين يتم تسجيل مصاريف الاقتناء في بيان الدخل الموحد. ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية الموحدة بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في بيان الدخل الموحد في نفس فترة حدوث هذا التغير.

- يتم تسجيل الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية للموجودات النقدية بالعملات الأجنبية ضمن أرباح (خسائر) العملات الأجنبية. أما بالنسبة للموجودات غير النقدية فيتم إداجها كجزء من التغير في القمية العادلة.

- يتم تسجيل الأرباح الموزعة ضمن بند أرباح موجودات مالية للمتاجرة في حين يتم تسجيل الفوائد المتحققة ضمن بند إيرادات الفوائد في بيان الدخل الموحد.

هـ. الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

الاستثمارات المالية المتاحة للبيع هي تلك الإستثمارات التي تحمل صفة "متوفرة للبيع" أو تكون غير مؤهلة لتظهر كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو كقروض وسلف. يمكن بيع هذه الاستثمارات عند الحاجة للسيولة أو بسبب التغيرات في أحوال السوق. تشتمل هذه الاستثمارات المالية المتاحة للبيع على أدوات ملكية وأدوات دين أخرى.

بعد التقييم المبدئي ، يعاد لاحقاً تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة لكل استثمار على حدة وتدرج الأرباح والخسائر غير المحققة مباشرة في بيان الدخل الشامل وبالمجمل ضمن حقوق المساهمين. إن الإستثمارات في أدوات الملكية والتي ليس لها سعر تداول في سوق مالية نشطة والتي لا يمكن قياس قيمتها

العادلة بصورة موثوقة يتم قياسها بالتكلفة. عند بيع الاستثمار يتم تحويل مجموع الأرباح أوالخسائر المسجلة سابقاً ضمن حقوق المساهمين إلى بيان الدخل تحت بند "صافي أرباح من بيع استثمارات مالية". أما الفوائد التي تتحقق أثناء الإحتفاظ بالإستثمارات المالية المتاحة للبيع فتدرج في بيان الدخل تحت بند " إيرادات الفوائد " بإستخدام معدّل الفائدة الفعال . وأما الأرباح التي تتحقق أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع فتدرج في بيان الدخل تحت "إيرادات توزيعات أسهم".

2- إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية

أ. الموجودات المالية

يلغى الإعتراف بالموجودات المالية في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات . أو
- قيام البنك بتحويل حقوقه في استلام تدفقات نقدية من الموجودات أو بالتعهد بدفع التدفقات النقدية المستلمة كاملة ودون تأخير ملموس إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات التحويل. أ و
- أن يكون البنك قد قام فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات . أو لم يقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو احتفظ بها ولكنه قام بتحويل السيطرة على الموجودات.

ب. المطلوبات المالية

يلغى الإعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان الالتزام بالمطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية مع نفس المقِرض أو عندما يتم تعديل شروط المطلوبات الحالية بشكل جوهري . فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعامل كإلغاء للمطلوبات الحالية والإعتراف بمطلوبات جديدة ويتم تسجيل الفرق في القيمة الدفترية في بيان الدخل.

ج- تحديد القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في أسواق مالية نشطة وفقاً لأسعار السوق عند تاريخ الإقفال (سعر الشراء بالنسبة للمراكز طويلة الأجل وسعر العرض للمراكز قصيرة الأجل).

بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى غير المدرجة في أسواق مالية نشطة . يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم المناسبة. وتشتمل هذه التقنيات على تقييم صافي القيمة الحالية. والمقارنة بأدوات مالية مماثلة والتي يكون لها أسعار تبادل واضحة أو نماذج داخلية للتسعير والتقييم.

3- أهم السياسات المحاسبية (تتمة):

4- التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت .

5- الإيجارات

إن تحديد ما إذا كانت اتفاقية ما هي عقد إيجار أو تشتمل على إيجار يعتمد على موضوع الاتفاقية ويتطلب تقييم ما اذا كان تنفيذ الاتفاقية يعتمد على استخدام أصل معين أو أصول معينة أو تنقل الاتفاقية حق استخدام الأصل.

عقود الايجار التي أبرمها البنك لا تحول الى البنك جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصول المستأجرة وتعتبر إيجارات تشغيلية ويتم إدراج مدفوعات الايجارات التشغيلية كمصاريف في بيان الدخل وتدرج على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

6- تدني قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك ، في تاريخ كل إصدار للتقارير ، بتقييم ما إذا كان يوجد أي دليل موضوعي لتدني قيمة أحد أو مجموعة من الموجودات المالية. وتعتبر قيمة الموجودات المالية قد انخفضت فقط إذا وجد دليل موضوعي للانخفاض كنتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد التقييم الأولي للموجودات (حدث تحقيق خسارة) وأنه كان لهذا الحدث أو الأحداث تأثير على التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية من الموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بصورة موثوقة .

أ. القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء

تحتسب مخصصات خاصة لتدني قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للقروض والسلف والمبلغ الممكن استرداده منها ، وهو صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية مخصومة بأسعار الفائدة الأصلية. إذا كان لأي قرض سعر فائدة متغير ، يكون سعر الخصم لقياس أي خسارة من التدني في القيمة هو سعر الفائدة الفعّال حالياً. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية التقديرية المستقبلية لموجودات مالية مضمونة يعكس التدفقات النقدية التي قد تنتج عن حجز الرهن ناقصاً تكاليف الحصول على الضمان المرهون وبيعه ، سواء كان حجز الرهن محتملاً أوغير محتمل.

أن تكون مخصصات تدني القروض والسلف الممنوحة للعملاء وتعليق الفوائد وشطب الديون في حال عدم امكانية تحصيلها يتم وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2008/1) بشأن تصنيف القروض والسلف والمخصصات والضمانات المقبولة .

يتم الإعتراف بالخسائر الناتجة عن التدني في قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية في بيان الدخل تحت بند " مخصص التدني في قيمة القروض والسلف". ويتم شطب القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء مقابل المخصصات المحددة لها، وذلك بعد استنفاذ كافة الإجراءات لإعادة هيكلة القروض وتحصيل تلك المبالغ، وإذا تم تحصيل مبالغ كانت قد تم شطبها سابقاً، فإنه يتم الإعتراف بها كإيراد.

ب. التقييم المجمّع للقروض والسلف

عندما يتم إعادة تقدير قيمة قروض تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود أو تحديد دليل حالي على وجود خسارة فإن هناك إحتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر وإحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.

تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ بيان المركز المالي ، ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.

يتم إحتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص ، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءاً على الخبرات السابقة، والتصنيف الإئتماني ، وتغير حالة القروض المتوقع ، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدرة والتي تعكس واقع البيئة الإقتصادية ووضع الإئتمان.

ج. الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع ، يقوم البنك في تاريخ كل إصدار للتقارير بتقييم ما إذا كانت توجد أدلة موضوعية بأن أياً من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع قد انخفضت قيمتها.

في حالة وجود دليل على الانخفاض يتم تحويل مجموع الخسارة (وهي الفرق بين تكلفة الشراء والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أية خسارة تدني في القيمة لتلك الموجودات المالية والتي تم الإعتراف بها سابقاً في بيان الدخل) من حقوق المساهمين إلى بيان الدخل. إن خسائر التدني في قيمة الاستثمارات في الأسهم لا يتم عكسها في بيان الدخل ، وإنما يتم قيد الإرتفاع في قيمتها العادلة بعد الانخفاض مباشرة في بيان الدخل الشامل ويتم إظهاره بالمجمل ضمن حقوق المساهمين..

في حالة أدوات الدين المصنفة كإستثمارات متاحة للبيع ، يتم تقييم الانخفاض في القيمة على أساس نفس المعايير المستخدمة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يستمر قيد الفوائد بسعر الفائدة الفعّال

على القيمة الدفترية المخفضة للموجودات وتسجل كجزء من "إيرادات الفوائد". إذا ارتفعت في سنة لاحقة القيمة العادلة لأحد أدوات الدين وكان من الممكن فعلاً ربط الزيادة بحادث وقع بعد أن تم الإعتراف بخسارة التدني في القيمة ضمن بيان الدخل ، يتم عكس قيد خسارة التدني في القيمة ضمن بيان الدخل.

7- تحقق الإيرادات

يتم الإعتراف بالإيرادات على أساس الاستحقاق. تسجل إيرادات ومصاريف الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويتم تعليق الفائدة على القروض المتعثرة عندما يصبح من المشكوك فيه تحصيل هذه الفائدة أو المبلغ الأصلي للقرض.

يتم إطفاء أتعاب الإدارة وإيرادات العمولة من ترتيبات القروض المشتركة على مدى فترة القرض باستخدام طريقة العائد الفعلي. تتحقق إيرادات العمولات والرسوم البنكية الأخرى في تاريخ المعاملة التي ينتج عنها الإيراد، وتتحقق الإيرادات من أرباح الأسهم وصناديق الاستثمار عندما يتم إعلان الحق في استلام توزيعات الأرباح.

8- الموجودات الثابتة

- تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها (يتم الاستهلاك بمعدلات تتراوح بين 2% و 25% سنويا).

- عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل .
- يتم مراجعة العمر الانتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
  يتم إستبعاد الموجودات الثابتة عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من إستخدامها أو من التخلص منها .

9- العقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون بعض العملاء

تدرج العقارات التي آلت ملكيتها للبنك مقابل سداد ديون ضمن بيان المركز المالي تحت بند " موجودات أخرى" وذلك بصافي القيمة التي آلت بها للبنك . وفي حالة انخفاض القيمة العادلة لهذه العقارات عن القيمة التي آلت بها للبنك فإنه يتم تحميل الخسائر غير المحققة على بيان الدخل. في حالة ارتفاع القيمة العادلة لهذه العقارات مستقبلاً، يتم إضافة الأرباح غير المحققة إلى بيان الدخل وذلك في حدود الخسائر غير المحققة التي سبق تحميلها.

وحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يجب على البنك بيع كافة العقارات التي آلت له ملكيتها وفاء للديون خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات ، وأن أي تمديد لفترات لاحقة أو استملاك يتم وفقاً لقانون المصارف رقم 2 لسنة 2002 ولتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5)

10 - مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم أخذ مخصص للإلتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب إقتطاعها على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

11 - الضرائب

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة .

- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الارباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الارباح الخاضعة للضريبة عن الارباح المعلنة في البيانات المالية لان الارباح المعلنة تشمل ايرادات غير خاضعة للضريبة او مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وانما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبيا أو بنود ليست خاضعة او مقبولة التنزيل لاغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والانظمة والتعليمات في مناطق السلطة الفلسطينية.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو إستردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم إحتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم إحتساب الضرائب المؤجلة بإستخدام طريقة الإلتزام ببيان المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة .
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع

عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

12. العملات الاجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية (خلاف الدولار الأمريكي) خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.
- يتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية باسعار العملات الاجنبية الوسطية السائدة في تاريخ المركز المالي والمعلنة من سلطة النقد الفلسطينية.
- يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الاجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.
- يتم تسجيل الارباح والخسائر الناجمة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.
- يتم تسجيل فروقات التحويل لبنود الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

- إن أسعار الصرف السائدة مقابل الدولار الأمريكي بتاريخ البيانات المالية كما يلي:

	31 ديسمبر 2009	31 ديسمبر 2008	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
شيقل إسرائيلي جديد	0.263470	0.265534	
دينار أردني	1.4104	1.4104	
يورو أوروبي	1.4366	1.4124	

13 - النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. وتتضمن: الأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية ، وتنزل ودائع سلطة النقد والبنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

14 - استخدام التقديرات

في اعتقاد الادارة أن إستخدامها للتقديرات ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للانظمة والقوانين المرعية والمعايير المحاسبية، وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضرائب اللازم.
- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في مناطق السلطة الفلسطينية.
- تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى بيان الدخل.
- تقوم الادارة بمراجعة دورية للموجودات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة أو بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في بيان الدخل.
- يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة معتمدة من مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في مقدار التدني بشكل دوري.
- يتم تكوين مخصص لقاء الديون اعتماداً على أسس وفرضيات معتمدة من قبل إدارة البنك لتقدير المخصص الواجب تكوينه بموجب متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ويتم مقارنة نتائج تلك الأسس والفرضيات مع المخصصات الواجب تكوينها وفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويتم اعتماد النتائج الأكثر تشدداً بما يتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

15. معلومات القطاعات

تعرض بيانات قطاع التشغيل بطريقة تنسجم مع التقارير الداخلية التي تقدم الى المسؤول عن إتخاذ قرارات التشغيل. إن المسؤول عن إتخاذ قرارات التشغيل هو مجلس إدارة البنك وهو الجهة التي تقوم بتخصيص الموارد على قطاعات التشغيل وتقييم الأداء فيها.

تستخدم الايرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية (راجع الايضاح 3-4).

4- الأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها:

4-1 . الأدوات المالية

أ) تفاصيل الادوات المالية وتصنيفها

تتمثل الادوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية. وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والمؤسسات المصرفية الاخرى والإستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية ودائع العملاء والمستحق للبنوك. كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج بيان المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة:

الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

الادوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والتي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الاسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

ب) قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة بعد تاريخ الإعتراف المبدئي ، والتي تم تجميعها في ثلاثة مستويات تبعاً لمدى إمكانية قياس القيمة العادلة.

المستوى الأول : قياس القيمة العادلة من واقع الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في الأسواق المالية النشطة لأصول أو إلتزامات مماثلة.

المستوى الثاني : قياس القيمة العادلة من مصادر غير تلك المذكورة في المستوى الأول أعلاه ، وذلك إما بشكل مباشر (كالأسعار) أو غير مباشر (من واقع مؤشر الأسعار).
المستوى الثالث : قياس القيمة العادلة من واقع تقنيات التقييم والتي تتضمن معلومات عن الأصول أو الإلتزامات التي لا تستند إلى معلومات متاحة عن السوق.

				المبالغ لأقرب دولار أمريكي
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية متوفرة للبيع:				
أسهم متداولة في أسواق مالية	10.490.693	--	--	10.490.693
أسهم غير متداولة في أسواق مالية	--	--	1.571.717	1.571.717
	10.490.693	--	1.571.717	12.062.410

2-4. إدارة المخاطر

أ- إطار إدارة المخاطر

تتم إدارة المخاطر الضمنية المتعلقة بأنشطة البنك وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر لتبقى في إطار الحدود المسموح بها. ونظراً لأهمية عملية إدارة المخاطر على أرباح البنك، يتم توزيع المهام والمسؤوليات الرقابية المرتبطة بهذه المخاطر على الموظفين. يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق التي تمثل مخاطر عمليات المتاجرة والتحوط، بالإضافة إلى مخاطر التشغيل. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بتغير العوامل وأثر العوامل التكنولوجية وقطاع الصناعة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي وليس من خلال عملية إدارة المخاطر الاعتيادية.

- **عملية إدارة المخاطر**

  يعتبر مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن تحديد ومراقبة المخاطر، وبالاضافة الى ذلك يوجد عدة جهات مسؤولة عن عملية إدارة مخاطر البنك.

- **لجنة المخاطر**

تقع مسؤولية تطوير إستراتيجية المخاطر وتطبيق المباديء والأطر العامة والحدود المسموح بها على لجنة المخاطر.

- **قياس المخاطر وأنظمة التقارير**

تتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال مراقبة الحدود المسموح بها لكل نوع من أنواع المخاطر. تعكس هذه الحدود إستراتيجية عمل البنك وعوامل السوق المختلفة المحيطة بالاضافة الى مستوى المخاطر المقبول مع التركيز على قطاعات مالية معينة. يتم جمع المعلومات من الإدارات المختلفة وتحليلها للتعرف المبكر على المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عنها. تعرض هذه المعلومات على مجلس إدارة البنك ولجنة التدقيق والرئيس المباشر لكل إدارة من إدارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق.

- **التدقيق الداخلي**

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر سنوياً من خلال دائرة التدقيق الداخلي من خلال فحص كفاية الاجراءات المتخذة ومدى الإلتزام بالاجراءات المطلوبة. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بمناقشة نتائج التدقيق مع ادارات البنك ويتم عرض نتائج عملها على لجنة التدقيق .

- **تخفيض المخاطر**

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك بإستخدام أدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية إدارة المخاطر بشكل شهري.

ب- مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز الطرف الاخر للاداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي الى حدوث خسائر. يعمل البنك على ادارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ القروض والسلف (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية . كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل بإستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء اضافة الى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء..

ان تفاصيل القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء مبينة في ايضاح رقم (9) بالاضافة الى ذلك فإن التزامات البنك خارج المركز المالي المعرضة لمخاطر الائتمان مبينة في ايضاح رقم (34) كما يحد البنك من مخاطر تركز الموجودات والمطلوبات من خلال توزيع نشاطاته على عدة قطاعات.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في الادارة العامة للبنك وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من بيانات مالية مدققة وبيانات ايضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع موضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

إن الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والاستثمار في الأسهم والسندات هي نتيجة قرارات يتم إتخاذها من قبل مجلس الادارة واللجان ذات الاختصاص بتوظيف الفوائض النقدية لدى بنوك ومؤسسات مالية وشركات معتبرة وفق منظومة من السياسات والإجراءات المعتمدة التي تحدد أسس تعريف وقياس وإدارة المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك، وتشمل هذه المنظومة إعتماد التصنيف الائتماني للبنوك، وتحديد التركزات الائتمانية على مستوى الائتمان والقطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية وتحليل التقلبات الاقتصادية ودراسة السيناريوهات القاسية المفترضة.

تتطلب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية حصول البنك على موافقة سلطة النقد قبل شراء أو تملك أسهم أو سندات وأذونات الخزينة والصكوك الصادرة خارج فلسطين، كما يحظر على البنك وفقاً للتعليمات توظيف أية أموال أو أرصدة لدى مصارف تعمل في دول تضع قيوداً على تحويل العملات أو ايداع أية أموال أو أرصدة لدى مؤسسات مالية لا تخضع للرقابة من قبل السلطة الرقابية في البلد الأم أو توظيف أموال خارج فلسطين لدى مؤسسات مالية أو مصارف يقل تصنيفها الائتماني عن الدرجة الاستثمارية المتعارف عليها دولياً كما يلي:

مؤسسة التصنيف	ستاندرد آند بورز	موديز	فيتش
الحد الأدنى للتصنيف	-BBB	Baa3	BBB

ويسمح للبنوك بتوظيف الأموال في مؤسسات مالية غير مصنفة ائتمانياً على ألاّ يتجاوز تركز هذه التوظيفات في مؤسسة مالية واحدة 7% من اجمالي التوظيفات الخارجية وألاّ يتجاوز مجموع التوظيفات في مؤسسات مالية غير مصنفة ائتمانيا 15% من اجمالي التوظيفات.

كما تقوم دائرة متابعة الائتمان ولجنة التسهيلات في الادارة العامة بالتعاون مع فريق التدقيق والتفتيش الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بصفة دورية للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل، وبالتالي إتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أموال البنك .

4- الأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة):

ب/1. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي :

			الشـــركات				المبالغ لأقرب دولار أمريكي
2009	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	المجموع
متدنية المخاطر	8.939.305	--	14.680.125	6.269.472	31.787.122	--	61.676.024
مقبولة المخاطر	2.814.277	--	7.836.679	3.247.243	--	--	13.898.199
: (*) منها مستحقة							
لغاية 30 يوم	--	--	--	--	--	--	--
من 31 لغاية 60 يوم	--	--	--	--	--	--	--
تحت المراقبة	2.332	--	--	--	--	--	2.332
غير عاملة	15.202	--	--	--	--	--	15.202
دون المستوى	500.633	--	--	--	--	--	500.633
مشكوك فيها	777.356	440.299	1.826.322	606.179	16.727	--	3.666.883
هالكة	877.167	--	1.220.697	158.329	--	--	2.256.193
المجموع	13.926.272	440.299	25.563.823	10.281.223	31.803.849	--	82.015.466
يطرح: فوائد معلقة	(66.690)	(52.377)	(7.309)	(9.141)	(5.724)	--	(141.241)
مخصص التدني	(438.170)	--	(75.551)	(250.971)	(11.003)	--	(775.695)
الصافي	13.421.412	387.922	25.480.963	10.021.111	31.787.122	- -	81.098.530

4- الأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة):

2008	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	الشـــركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	البنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى	المبالغ لأقرب دولار أمريكي المجموع
متدنية المخاطر	6.590.934	--	12.068.725	5.946.278	14.651.863	--	39.257.800
مقبولة المخاطر	1.282.891	--	6.542.743	1.337.872	--	--	9.163.506
منها مستحقة (*) :							
لغاية 30 يوم	--	--	--	--	--	--	--
من 31 لغاية 60 يوم	--	--	--	--	--	--	--
تحت المراقبة	11.929	--	--	--	--	--	11.929
غير عاملة	30.542	--	--	--	--	--	30.542
دون المستوى	462.784	--	--	--	--	--	462.784
مشكوك فيها	1.074.176	455.276	1.492.406	231.807	24.117	--	3.277.782
هالكة	--	--	--	--	--	--	--
المجموع	9.453.256	455.276	20.103.874	7.515.957	14.675.980	--	52.204.343
يطرح: فوائد معلقة	(48.252)	(2.718)	(25.539)	(51.276)	(1.120)	--	(128.905)
مخصص التدني	(306.779)	--	(235.684)	(83.432)	(22.997)	--	(648.892)
الصافي	9.098.225	452.558	19.842.651	7.381.249	14.651.863	--	51.426.546

(*) يعتبر كامل رصيد الدين مستحق في حال استحقاق أحد الأقساط أو الفوائد ويعتبر حساب الجاري مدين مستحق إذا تجاوز السقف.

4- الأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة):

ب/2. فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

						المبالغ لأقرب دولار أمريكي
			الشركات			
2009	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
الضمانات مقابل :						
متدنية المخاطر	9.659.954	--	14.716.841	5.721.180	31.787.122	61.885.097
مقبولة المخاطر	5.461.415	--	10.061.096	3.325.539	--	18.848.050
تحت المراقبة	--	--	--	--	--	--
غير عاملة	--	--	--	--	--	--
دون المستوى	719.477	--	--	--	--	719.477
مشكوك فيها	--	--	562.842	--	--	562.842
هالكة	--	--	--	--	--	
المجموع	15.840.846	--	25.340.779	9.046.719	31.787.122	82.015.466
منها						
تأمينات نقدية	3.932.007	--	5.720.136	8.650.441	--	18.302.584
كفالات بنكية مقبولة	6.951.397	--	14.264.498	--	--	21.215.895
عقارية	1.616.662	--	1.212.400	--	--	2.829.062
أسهم متداولة	2.220.450	--	2.613.325	396.278	--	5.230.053
سيارات وآليات	1.120.330	--	1.530.420	--	--	2.650.750
كفالة الحكومة	--	--	--	--	31.787.122	31.787.122
المجموع	15.840.846	--	25.340.779	9.046.719	31.787.122	82.015.466

4- الأدوات المالية وادارة المخاطر المتعلقة بها (تتمة):

						المبالغ لأقرب دولار أمريكي
				الشركات		
2008	الأفراد	القروض العقارية	الشركات الكبرى	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الحكومة والقطاع العام	المجموع
الضمانات مقابل						
متدنية المخاطر	5.115.300	--	2.611.400	13.986.506	14.675.980	36.389.186
مقبولة المخاطر	4.850.463	--	6.250.111	3.446.626	--	14.547.200
تحت المراقبة	--	--	--	--	--	--
غير عاملة	8.445	--	417	388	--	9.250
دون المستوى	255.231	--	126.444	58.624	--	440.299
مشكوك فيها	285.737	--	432.440	256.881	--	975.058
هالكة	--	--	--	--	--	
المجموع	10.515.176	--	9.420.812	17.749.025	14.675.980	52.360.993
منها						
تأمينات نقدية	3.511.827	--	4.601.992	6.403.110	--	14.516.929
كفالات بنكية مقبولة	1.780.405	--	--	--	--	1.780.405
عقارية	1.572.200	--	2.055.100	941.592	--	4.568.892
أسهم متداولة	2.980.333	--	1.263.009	9.645.123	--	13.888.465
سيارات وآليات	670.411	--	1.500.711	759.200	--	2.930.322
كفالة الحكومة	--	--	--	--	14.675.980	14.675.980
المجموع	10.515.176	--	9.420.812	17.749.025	14.675.980	52.360.993